



# الوقائع العراقية

## وه قابعى عىراقى



الجريدة الرسمية لجمهورية العراق  
رؤننامهى فهرمى كؤمارى عىراق



- قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطنى دول اخرى رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٢
- قانون التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩
- قانون التعديل الاول لامر سلطة الائتلاف رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤
- مراسيم جمهورية
- تعليمات تشكيلات وزارة السياحة والاثار ومهامها رقم (١) لسنة ٢٠١٣

محتويات  
العدد  
٤٢٨٣

السنة الخامسة والخمسون

٢٠ رمضان ١٤٣٤هـ / ٢٩ تموز ٢٠١٣م

العدد ٤٢٨٣

سالى په نجاويه نجه مين

٢٠ رهمه زان ١٤٣٤ ك / ٢٩ تموز ٢٠١٣ ز

ژماره ٤٢٨٣



## قوانين

بأسم الشعب  
رئاسة الجمهورية

### قرار رقم (٦٥)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لاحكام البند (اولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثا) من المادة (٧٣) من الدستور .

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١

اصدار القانون الآتي :

رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٢

قانون

انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية

تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى

المادة -١- تنضم جمهورية العراق الى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى التي دخلت حيز النفاذ في ١٤/١٠/١٩٦٦ .

المادة -٢- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

جلال طالباني

رئيس الجمهورية

الاسباب الموجبة

لغرض تشجيع الاستثمار وحماية المستثمر والفصل في المنازعات الناشئة عنه بين دول ومواطني دول اخرى باللجوء الى التسوية والتحكيم ، ولغرض الانضمام الى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى . شرع هذا القانون



### اتفاقية عن تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى

#### تمهيد

#### الدول المتعاقدة

باعتبار الحاجة الى التعاون الدولي في قضايا التطور الاقتصادي ودور الاستثمار الدولي الخاص .  
واضعاً في الاعتبار أن النزاعات قد تنشأ بين حين واخر بما يتعلق بالاستثمار بين دول متعاقدة ومواطنو دول اخرى .  
ادراكاً بان مثل هذه النزاعات عادة ما تخضع الى عمليات قانونية دولية فان الطرق الدولية في التسوية تكون مناسبة في حالات معينة .  
اضافة بعض الاهمية الخاصة الى توافر تسهيلات للتوافق والتحكيم التي اليها قد تقدم دول متعاقدة ومواطنو دول اخرى مثل هذه النزاعات اذا ما رغبت بذلك .  
راغباً في تأسيس مثل هذه التسهيلات تحت رعاية البنك الدولي لاعادة الاعمار والتطوير .  
وادراكاً منهما أن المنفعة المشتركة من قبل الاطراف لتقديم مثل هذه النزاعات الى التسوية او الى التحكيم من خلال مثل هذه المؤسسات يشكل اتفاقاً ملزماً يتطلب بشكل خاص ، تقديم اعتبار الى اية توصية من قبل القائمين بالتسوية وان يتطابق الحكم مع التحكيم .  
اعلاناً بان لا دولة تكون مجبرة على تقديم أي نزاع للتوافق أو التحكيم رغم الحقيقة من انها صادقت على ووافقت على او قبلت هذه الاتفاقية .  
لكل ما ذكر اعلاه جرى الاتفاق على :

#### الفصل الاول

#### المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار

#### القسم ١

#### التأسيس والتنظيم

#### المادة ١

(١) تأسس المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (وفيما بعد سيتم تسميته بالمركز )

(٢) يكون الهدف من وراء تأسيس المركز هو تقديم المؤسسات والتسهيلات لغرض تحقيق التسوية والتحكيم في قضايا نزاعات الاستثمار بين دول متعاقدة ومواطنو دول اخرى حسب مبادئ هذه الاتفاقية



## اتفاقيات

### المادة ٢

يكون موقع المركز في المكتب الرئيسي للبنك الدولي لاعادة الاعمار والتطوير (فيما بعد سيتم تسميته البنك) . يمكن نقل الموقع الى مكان اخر استناداً الى قرار من المجلس الاداري يتبناه الغالبية بنسبة الثلثين من اعضاءه .

### المادة ٣

يكون للمركز مجلس اداري وأمانة عامة (سكرتارية) و يبقى محافظاً على هيئة القائمين بالتسوية و هيئة المحكمين .

### القسم ٢

#### المجلس الاداري

### المادة ٤

(١) يتألف المجلس الاداري من ممثل واحد لكل دولة متعاقدة . يمكن للبدال ان يعمل كممثل في حالة غياب الممثل الاساسي عن اجتماع ما او عند عدم مقدرته على العمل .  
(٢) عند عدم توفر الممثل ، يقوم كل حاكم وحاكم بديل في البنك و المعين من قبل دولة متعاقدة بعمل الممثل و بديله على التوالي .

### المادة ٥

يعمل رئيس البنك بعمل رئيس المجلس الاداري الممثل (فيما بعد سيتم تسميته بالرئيس) الا انه لا يستطيع التصويت . في حاله غيابه او عدم مقدرته على مزاولة عمله او في حالة وجود أي شاغر في مكتب رئيس البنك ، فإن الشخص الذي يشغل حالياً وظيفة الرئيس يعمل كرئيس للمجلس الاداري .

### المادة ٦

(١) دون المساس بالصلاحيات والوظائف التي تخولها بعض احكام هذه الاتفاقية تجاه سلطات ووظائف تمنحها مبادئ هذه الاتفاقية فان المجلس الاداري :

- يتبنى التعليمات الادارية والمالية للمركز .
- يتبنى احكام اجراءات التسوية والتحكيم .
- يتبنى احكام اجراءات التسوية والتحكيم (فيما بعد سيتم تسميتها احكام التسوية واحكام التحكيم)

(ث) الموافقة على الترتيبات مع البنك في مجال استخدام المؤسسات والتسهيلات والخدمات الادارية للبنك

(ج) يقرر شروط خدمة الأمين العام واي امين عام مساعد .



- (ح) يتبنى الميزانية السنوية لمداخل ومصروفات المركز .  
(خ) يصادق على التقرير السنوي الخاص بعمليات المركز .  
يتم تبني الشروط المشار اليها في الفقرات الثانوية (أ) و (ب) و (ت) و (ح) من قبل الغالبية بالثلثين من اعضاء المجلس الاداري .  
(٢) للمجلس الاداري ان يعين أية لجان يراها ضرورية .  
(٣) يمارس المجلس الاداري أية سلطات اخرى ويؤدي ايه وظائف اخرى يقرر انها ضرورية لغرض تنفيذ شروط هذه الاتفاقية .

### المادة ٧

- (١) يعقد المجلس الاداري الاجتماع السنوي واية اجتماعات اخرى يقررها المركز او يدعو اليها الرئيس او الامين العام على اثر طلب يتقدم به ليس اقل من خمسة اعضاء من المجلس .  
(٢) يكون لكل عضو في المجلس الاداري صوت واحد ماعدا اذا اشترط عكس ذلك . ويتم تقرير جميع القضايا امام المجلس عن طريق غالبية الاصوات .  
(٣) يكون نصاب أي اجتماع للمجلس الاداري غالبية اعضاءه .  
(٤) قد يشكل المجلس الاداري ، بغالبية الثلثين من اعضاءه اجراء يمكن الرئيس من البحث عن تصويت المجلس دون الدعوة الى اجتماع المجلس . يعتبر التصويت نافذاً في حالة ادلى جميع اعضاء المجلس باصواتهم ضمن المدة المحدودة المثبتة من قبل الاجراء المذكور .

### المادة ٨

- يعمل اعضاء المجلس الاداري والرئيس من دون مكافاة من المركز .

### القسم ٣

#### الامانة العامة (السكرتارية)

### المادة ٩

- تتألف الامانة العامة من الامين العام ونائب الامين العام واحد او اكثر او موظف .

### المادة ١٠

- (١) يتم انتخاب الامين العام او الامين العام المساعد من قبل المجلس الاداري بغالبية الثلثين من الاعضاء و على ترشيح الرئيس لفترة خدمة لا تتجاوز الست سنوات ويكون مؤهلاً عند اعادة الانتخاب . يقترح الرئيس بعد استشارة اعضاء المجلس الاداري مرشحاً واحداً او اكثر لكل منصب .



## اتفاقيات

- (٢) لا يمكن شغل مناصب الامين العام والامين العام المساعد مع ممارسة أي وظيفة سياسية . كذلك ليس بإمكان الامين العام والامين العام المساعد شغل أية وظيفة اخرى الا اذا كان ذلك بموافقة المجلس الاداري .
- (٣) خلال فترة غياب الامين العام او عدم قدرته على العمل ، وكذلك اثناء شغل منصب الامين العام ، يعمل الامين العام المساعد امينا عاما اذا ما كان هناك اكثر من امين عام مساعد واحد فان المجلس الاداري هو الذي يقرر مقدماً الترتيب الذي يعملون فيه امناء عامين .

### المادة ١١

يكون الامين العام هو الممثل القانوني والموظف الرئيسي في المركز و يكون مسؤولاً عن ادارته ويشمل ذلك تعيين هيئته حسب مبادئ هذه الاتفاقية والاحكام المتبناة من قبل المجلس الاداري . يؤدي الامين العام وظيفة المسجل وتكون له السلطة لتصديق والموافقة على احكام التحكيم الصادرة بسبب هذه الاتفاقية وله الحق في تصديق نسخ منها .

### القسم ٤

#### الهيئات الاستشارية

### المادة ١٢

يتألف كلاً من هيئة القائمين بالتسوية وهيئة المحكمين من اشخاص كفؤين ولديهم الرغبة للعمل فيهما كما اشترط ذلك .

### المادة ١٣

- (١) لكل دولة متعاقدة ان تعين الى كل هيئة اربعة اشخاص قد يكونون وليس بالضرورة من نفس مواطنيها .
- (٢) للرئيس ان يعين عشرة اشخاص لكل هيئة ويكون الاشخاص المعينين لكل هيئة من جنسيات مختلفة .

### المادة (١٤)

(١) يتمتع الاشخاص المعينين في الهيئات باخلاقيات عالية وان يكونوا متميزين في مجالات القانون والتجارة والصناعة والمالية والذين يمكن الاعتماد عليهم في اتخاذ الاحكام المستقلة . تكون الكفاءة في مجال القانون ضرورياً بشكل خاص عند تعيين اعضاء هيئة التحكيم .



## اتفاقيات

(٢) يولي الرئيس عند تعيينه الاشخاص للعمل في الهيئات اهتماماً خاصاً الى اهمية تحقيق الانظمة القانونية الرئيسية في العالم وتنفيذ الاشكال الرئيسية للنشاط الاقتصادي .

### المادة ١٥

- (١) يعمل اعضاء الهيئة لفترات امدها ستة سنوات قابلة للتجديد .
- (٢) في حالة وفاة او استقالة احد اعضاء هيئة ما ، يكون للسلطة التي عينته الحق في تعيين عضو اخر ليعمل لما تبقى من فترة عمل ذلك العضو .
- (٣) يستمر اعضاء الهيئة في العمل في مناصبهم حتى يتم تعيين خلفاءهم .

### المادة ١٦

- (١) يمكن لشخص ما أن يعمل في كلا الهيئتين .
- (٢) اذا تم تعيين شخص ما ليعمل في نفس الهيئة من قبل اكثر من دولة متعاقدة او من قبل دولة متعاقدة واحدة او اكثر والرئيس ، فانه يعامل على اساس انه تم تعيينه من قبل السلطة التي عينته اولاً او اذا كانت هذه السلطة هي الدولة التي يحمل هو جنسيتها ، فمن قبل تلك الدولة .
- (٣) يجب تقديم اشعارات كل التعيينات الى الامين العام و تكون نافذة اعتباراً من تاريخ استلام الاشعار .

### القسم ٥

#### تمويل المركز

### المادة ١٧

اذا لم يكن بالامكان توفير مصاريف المركز من خلال ما يفرضه المركز ليتم استخدامه في مؤسساته او من مداخيل اخرى ، فان الوصول اليها يتم من قبل دول متعاقدة التي هي اعضاء في البنك وذلك بشكل نسبية من اشتراكاتهم في راس مال البنك و من قبل دول متعاقدة التي هي ليست اعضاء في البنك حسب الاحكام التي يتبناها المجلس الاداري .

### القسم ٦

#### الموقف والحصانات والامتيازات

### المادة ١٨

تكون للمركز شخصية قانونية دولية تامة . تتضمن القابلية القانونية للمركز القابلية على :

#### (أ) التعاقد

(ب) اكتساب وانهاء الملكية المنقولة وغير المنقولة .

(ت) تاسيس الاجراءات القانونية .



## اتفاقيات

### المادة ١٩

لغرض تمكين المركز من اداء اعماله ، فانه يتمتع بالحصانات والامتيازات في اراضي دول متعاقدة والمذكورة في هذا القسم .

### المادة ٢٠

يتمتع المركز وممتلكاته وموجوداته (الأصول) بالحصانة من جميع الاجراءات القانونية الا عندما يتخلى المركز عن الحصانة .

### المادة ٢١

الرئيس واعضاء المجلس الاداري والاشخاص العاملين في منصب القائمين بالتسوية او المحكمين او اعضاء لجنة ما معينين بحسب ما ورد في الفقرة (٣) من المادة ٥٢ والموظفين في الامانة العامة .  
(أ) يتمتعون بالحصانة من الاجراء القانوني نتيجة لاعمال قاموا بها اثناء ممارستهم مهامهم الا اذا تخلى المركز عن الحصانة .

(ب) لانهم مواطنين غير محليين ، فانهم يتمتعون بنفس الحصانات من قيود الهجرة ومتطلبات تسجيل الاجانب والتزامات الخدمة الوطنية ونفس التسهيلات كالتى تتعلق بالقيود المتبادلة والمعاملة بالمثل فيما يخص تسهيلات السفر كما هي مسجلة من قبل دول متعاقدة التى تتعلق بالممثلين والموظفين في مستوى منافس ومقابل في دول متعاقدة اخرى .

### المادة ٢٢

تطبق مبادئ المادة ٢١ على الاشخاص الذين يظهرون في الاجراءات تحت هذه الاتفاقية كالأحزاب والوكالات ومكاتب الاستشارة والمحامون والشهود او الخبراء شريطة ان يتم تطبيق الفقرة الثانوية (ب) فقط في حالة ارتباط تنقلهم من والى اقامتهم في المكان الذي يتم فيه اتخاذ الاجراءات .

### المادة ٢٣

(١) تكون ارشيفات (ملفات) المركز غير قابلة لانتهاك اينما كانت .  
(٢) فيما يتعلق بالاتصالات الرسمية ، يتوافق المركز مع معاملة كل دولة متعاقدة بما لا يقل افضلية عن ذلك التسوية مع منظمات دولية اخرى .

### المادة ٢٤

(١) يتم استثناء المركز واصوله وممتلكاته ومدخولاته وعملياته وتحويلاته المالية المخولة من قبل هذه الاتفاقية من دفع جميع الضرائب والتعريفات الجمركية . كذلك يتم استثناء المركز من المسؤولية القانونية لجمع اية ضرائب او تعريفات جمركية .





- (٢) ماعدا حالة المواطنين المحليون لن يتم فرض اية ضريبة على او فيما يتعلق بالمصاريف المدفوعة من قبل المركز الى الرئيس او اعضاء المجلس الاداري او على ما يتعلق بالرواتب والمصاريف او اية اجور او تعويضات مدفوعة من قبل المركز الى موظفين او مستخدمي الامانة العامة .
- (٣) لا تفرض اية ضرائب على او ما يتعلق بالاجور او المصاريف التي يستلمها الاشخاص العاملون كقائمين بالتسوية او محكمون او اعضاء لجنة ما معينين بموجب الفقرة (٣) من المادة ٥٢ في الاجراءات تحت هذه الاتفاقية اذا كان الاساس القضائي الوحيد لمثل هذه الضريبة هو موقع المركز او المكان الذي تجرى فيه الاجراءات او المكان الذي يتم فيه دفع الاجور .

### الفصل الثاني

#### نطاق السلطة القضائية للمركز

#### المادة ٢٥

- (١) يمتد نطاق السلطة القضائية للمركز ليصل أي نزاع قانوني ينشأ بشكل مباشر عن استثمار ما بين دولة متعاقدة ( او تقسيم ثانوي دستوري او وكالة لدولة متعاقدة معينة الى المركز من قبل تلك الدولة ) او مواطن دولة متعاقدة اخرى التي يرضى اطراف النزاع ان يكتبوا طلبهم الى المراكز . عندما يوضح الاطراف رضاهم ، لا يمكن لاي طرف سحب موافقته بصورة منفردة .
- (٢) عبارة " مواطن من دولة متعاقدة اخرى " تعني "
- (أ) أي شخص له نفس جنسية دولة متعاقدة غير جنسية دولة الطرف الاخر في النزاع في الوقت الذي وافقت الاطراف فيه على تقديم مثل هذا النزاع ليتم التسوية عليه او التحكيم فيه بالاضافة الى الوقت الذي تم فيه تسجيل الطلب حسب ما ورد في الفقرة (٣) من المادة ٢٨ او الفقرة (٣) من المادة ٣٦ ، الا ان ذلك لا يشمل أي شخص الذي ، عند احد الوقتين ، يحمل جنسية الدولة المتعاقدة الطرف في النزاع .
- (ب) يعامل أي شخص كان يحمل جنسية دولة متعاقدة ما غير جنسية الدولة الطرف في النزاع في الوقت الذي وافقت الاطراف فيه على تقديم مثل هذا النزاع الى التسوية او التحكيم واي شخص يحمل جنسية دولة متعاقدة طرف في النزاع في ذلك الوقت ، بسبب السيطرة الاجنبية ، الذي اتفقت فيه الاطراف ، يعامل على انه يحمل جنسية دولة متعاقدة اخرى لاغراض هذه الاتفاقية .
- (٣) تتطلب الموافقة من قبل شعب او وكالة تاسيسية لدولة متعاقدة موافقة تلك الدولة الا اذا قدمت تلك الدولة اشعاراً الى المركز توضح فيه ان تلك الموافقة غير مطلوبة .



## اتفاقيات

(٤) يمكن لأي دولة متعاقدة ، في وقت المصادقة على وقبول او الموافقة على هذه الاتفاقية او أي وقت اخر ان تقدم اشعاراً الى المركز عن صنف او اصناف النزاعات التي تريد او لا تريد التفكير في تقديمها الى الهيئة القضائية في المركز . يقوم الامين العام بنقل ذلك الاشعار الى جميع الدول المتعاقدة . لن يحتاج مثل هذا الاشعار الى الموافقة المطلوبة في الفقرة (١) .

### المادة ٢٦

تعتبر موافقة الاطراف على التحكيم تحت هذه الاتفاقية ، الا اذا ما ورد غير ذلك ، موافقة على مثل هذا التحكيم واقضاء أي حل آخر . يمكن لدولة متعاقدة ما ان تطلب انهاء الادارة المحلية او الحلول القضائية كشرط لموافقتها على التحكيم تحت هذه الاتفاقية .

### المادة ٢٧

(١) لا توفر اية دولة متعاقدة حماية دبلوماسية او تجلب ادعاءً دولياً لما يتعلق بنزاع ما لكون احدي مواطنيها او دولة متعاقدة اخرى قد قدم موافقته لتقديم او كان قد قدم النزاع الى التحكيم تحت هذه الاتفاقية ، الا اذا كانت دولة متعاقدة اخرى قد فشلت في الالتزام بالحكم المقدم في مثل هذا النزاع .

(٢) لا تشمل الحماية الدبلوماسية لاغراض الفقرة (١) التبادل الدبلوماسي غير الرسمي للغرض الوحيد لتسهيل تسوية النزاع .

## الفصل الثالث

### التوافق

### القسم الاول

### طلب التوافق

### المادة ٢٨

(١) على أية دولة متعاقدة او أي مواطن من دولة متعاقدة ترغب في اللجوء الى اجراءات توافق ان تقدم طلباً لتحقيق ذلك عن طريق الكتابة الى الامين العام الذي بدوره يقوم بإرسال نسخة من الطلب الى الطرف الاخر .

(٢) يتضمن الطلب معلومات تخص القضايا موضوع النزاع وهوية الاطراف وموافقتهم للتوافق حسب احكام الاجراءات لغرض تحقيق اجراءات التسوية والتحكيم .

(٣) يقوم الامين العام بتسجيل الطلب الا اذا ما وجد ، اعتماداً على المعلومات المضمنة في الطلب ، ان النزاع خارج نطاق السلطة القضائية للمركز . يقوم الامين العام باشعار الاطراف بخصوص تسجيل او رفض التسجيل .



القسم ٢

دستورية لجنة التوافق

المادة ٢٩

- (١) تعتبر لجنة التسوية (التي سيتم تسميتها فيما بعد اللجنة) دستورية حالما يتم تسجيل طلب التسوية حسب المادة ٢٨ .
- (٢) (أ) تتالف اللجنة من مستشار واحد او أي عدد غير زوجي من القائمين بالتسوية يتم تعيينهم حسب اتفاق الاطراف .
- (ب) عندما لا توافق الاطراف على عدد القائمين بالتسوية وطريقة تعيينهم ، تتكون لجنة التسوية من ثلاثة من القائمين بالتسوية ، قائم بالتسوية واحد يتم تعيينه من قبل كل طرف والقائم بالتسوية الثالث الذي سيكون هو رئيس اللجنة ويتم تعيينه من خلال اتفاق الاطراف .

المادة ٣٠

- إذا لم تتشكل اللجنة خلال (٩٠) يوماً بعد ارسال اشعار تسجيل الطلب من قبل الامين العام حسب الفقرة (٣) من المادة ٢٨ او فترة اخرى يتفق عليها الاطراف ، فان الرئيس سوف يعين القائم بالتسوية او القائمين بالتسوية الذين لم يتم تعيينهم بعد ، وذلك حسب طلب احد الاطراف وبعد استشارة الطرفين قدر المستطاع .

المادة ٣١

- (١) يمكن تعيين القائمين بالتسوية من خارج هيئة القائمين بالتسوية عدا في حالة كون التعيينات من قبل الرئيس استناداً الى المادة ٣٠ .
- (٢) يجب ان يتمتع القائمون بالتسوية المعينون من خارج هيئة القائمين بالتسوية بالصفات المذكورة في الفقرة (١) من المادة ١٤ .

القسم ٣

اجراءات التوافق

المادة ٣٢

- (١) تكون اللجنة هي القاضي بكفائها الخاصة بها .
- (٢) يؤخذ أي اعتراض من قبل احد الاطراف في النزاع على ان النزاع ليس من تخصص الهيئة القضائية للمركز او لاية اسباب اخرى بأنه ليس من مقدرة اللجنة من قبل اللجنة التي تقرر هل ستقوم بالتعامل معه على انه موضوع ذو اهمية او ربطه بوقائع النزاع .





الفصل ٤

التحكيم

القسم الاول

طلب التحكيم

المادة ٣٦

- (١) يجب على اية دولة متعاقدة او مواطن من دولة متعاقدة ما ترغب في اجراء التحكيم ان تقدم طلباً بهذا الخصوص وذلك بالكتابة الى الامين العام الذي بدوره يرسل نسخة من الطلب الى الطرف الاخر .
- (٢) يتضمن الطلب المقدم معلومات تخص القضايا موضوع النزاع وهوية الاطراف وموافقتهم على اجراء التحكيم بما يتلاءم مع قواعد الاجراءات لغرض البدء باجراءات التسوية والتحكيم .
- (٣) يقوم الامين العام بتسجيل الطلب الا اذا ما وجد ، على اساس المعلومات المقدمة في الطلب ، ان النزاع خارج نطاق السلطة القضائية للمركز . يقوم الامين العام باشعار الاطراف بخصوص تسجيل او رفض التسجيل .

القسم ٢

تشكيل المحكمة

المادة ٣٧

- (١) تشكل محكمة التحكيم (تسمى فيما بعد المحكمة ) حالما يتم تسجيل طلب ما حسب المادة ٣٦ .
- (٢)
- (أ) تتالف المحكمة من محكم واحد او أي عدد غير زوجي من المحكمين معينين حسب اتفاق الاطراف .
- (ب) عندما لا يتفق الاطراف على عدد المحكمين وطريقة تعيينهم تتالف المحكمة من ثلاث محكمين محكم واحد يتم تعيينه من قبل كل طرف والمحكم الثالث الذي يراس المحكمة فيعين باتفاق الاطراف .



### المادة ٣٨

إذا لم تشكل المحكمة ضمن (٩٠) يوماً بعد ارسال اشعار تسجيل الطلب من قبل الامين العام وفقاً للفقرة (٣) من المادة ٣٦ او فترة اخرى يتفق عليها الاطراف يقوم الرئيس ، وحسب طلب احد الاطراف وبعد استشارة الاطراف قدر المستطاع بتعيين المحكم او المحكمين الذين لم يتم تعيينهم . لا يكون المحكمون الذين عينهم الامين العام بما يتلاءم وهذه المادة من نفس جنسية الدولة المتعاقدة الطرف في النزاع او من الدولة المتعاقدة التي مواطنها طرف في النزاع .

### المادة ٣٩

يكون معظم المحكمون مواطنون في دول غير الدولة المتعاقدة طرف النزاع والدولة المتعاقدة التي يكون مواطنها طرف في النزاع . شريطة ان تكون الشروط السابقة لهذه المادة لا تنطبق اذا كان المحكم الوحيد او عضو في المحكمة قد تم تعيينه عن طريق اتفاق الاطراف .

### المادة ٤٠

(١) يمكن تعيين المحكمين من خارج هيئة التحكيم عدا في حالة كون التعيينات من قبل الرئيس حسب

المادة ٣٨ .

(٢) يتمتع المحكمون من خارج هيئة التحكيم بنفس الصفات المذكورة في الفقرة (١) من المادة ١٤ .

### القسم ٣

#### سلطات ووظائف المحكمة

### المادة ٤١

(١) تكون المحكمة هي القاضي بكفاءتها الخاصة بها .  
(٢) يؤخذ أي اعتراض من قبل احد الاطراف في النزاع على ان النزاع ليس ضمن نطاق الهيئة القضائية للمركز لاية اسباب اخرى بأنه ليس من مقدرة المحكمة ، من قبل المحكمة التي تقرهل ستقوم بالتعامل معه على انه موضوع ذو اهمية او ربطه بوقائع النزاع .

### المادة ٤٢

(١) تقرر المحكمة نزاعاً بما ينسجم واحكام القانون التي قد يتفق عليها الاطراف في غياب هذا الاتفاق ، تطبق المحكمة قانون الدولة المتعاقدة الطرف في النزاع (بما فيها احكامها حول قوانين النزاع) ومثل هذه الاحكام للقانون الدولي الذي قد يطبق .  
(٢) قد لا تتوصل المحكمة الى نتائج على اساس قانون الصمت او الغموض .  
(٣) الا تمس احكام الفقرة (١) و (٢) صلاحيات المحكمة لاتخاذ القرار بشأن النزاع اذا اتفق الاطراف على ذلك .



## اتفاقيات

### المادة ٤٣

الاذا اتفقت الاطراف على غير ذلك ، للمحكمة ان ، اذا ما وجدته ضرورياً في اية مرحلة من مراحل الاجراءات :

(أ) تدعو الاطراف الى تقديم وثائق الاجراء او ادلة اخرى .

(ب) تزور الموقع المرتبط بالنزاع وتنفيذ هذه المتطلبات التي تعتبرها مناسبة .

### المادة ٤٤

يتم تنفيذ اجراء التحكيم بما ينسجم ومبادئ هذا القسم مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، بما ينسجم واحكام التحكيم النافذة في وقت تقدم فيه الاطراف موافقتها على التحكيم . اذا ما ظهرت اية مسألة اجراء لم يغطيها هذا القسم او احكام التحكيم او اية احكام متفق عليها من الاطراف ، تقرر المحكمة تلك المسألة .

### المادة ٤٥

(١) لن يعتبر فشل أي طرف في اظهار او تقديم قضيته اعترافاً بمزاعم الطرف الاخر .

(٢) اذا فشل طرف ما في اظهار او تقديم قضيته في أي مرحلة من الاجراءات ، يمكن للطرف الاخر مطالبة المحكمة بالتعامل مع المسائل المقدمة اليها وتحديد الحكم قبل تحديد الحكم ، تقوم المحكمة بأشعار ، ومنح فترة مناسبة ، الطرف الذي فشل في الحضور او تقديم قضيته الا اذا كان مقتنعاً ان ذلك الطرف لا ينوي ان يفعل ذلك .

### المادة ٤٦

ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك تقرر المحكمة ، اذا ما طلب ذلك احد الاطراف ، اية ادعاءات عرضية او اضافية او ادعاءات مضادة تبرز مباشرة عن موضوع النزاع شريطة ان تكون ضمن مجال موافقة الاطراف والا فهي ضمن نطاق السلطة القضائية للمركز .

### المادة ٤٧

ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، للمحكمة ان ، اذا ما اعتبرت ان الظروف هي التي تتطلب ذلك ، توصي باية اجراءات يجب اتخاذها لضمان حقوق الاطراف .



القسم ٤

الحكم

المادة ٤٨

- (١) تحدد المحكمة المسائل عن طريق الغالبية من اصوات جميع اعضائها .
- (٢) يكون حكم المحكمة كتابية ويكون موقع من اعضاء المحكمة الذين صوتوا له .
- (٣) يتعامل الحكم مع كل مسألة مقدمة الى المحكمة وان تذكر الاسباب التي استندت عليها .
- (٤) لاي عضو في المحكمة ان يلحق رايه الخاص الى الحكم سواء كانت موافقته من ضمن الغالبية او لا ، او توضيحا لرفضه .
- (٥) لا تنشر المحكمة الحكم دون موافقة الاطراف .

المادة ٤٩

- (١) يصدر الامين العام فورا نسخا من الحكم الى الاطراف . يعتبر الحكم نافذا في الوقت الذي يتم فيه اصدار نسخ مصدقة .
- (٢) للمحكمة ان تقرر اعتمادا على طلب يتقدم به احد الاطراف ضمن مدة (٤٥) يوما بعد التاريخ الذي يثبت فيه الحكم وبعد اشعار الى الطرف الاخر راية مسألة قام بالغاءها للتقرير في الحكم وان يقوم بتصحيح اية اخطاء كتابية او حسابية في الحكم يصبح حكم المحكمة جزءا من الحكم ويتم اشعار الاطراف بذلك الامر. تبدأ الفترة المشترطة تحت الفقرة (٢) من المادة ٥١ و الفقرة (٢) من المادة ٥٢ اعتبارا من تاريخ استخلاص القرار .

القسم ٥

تفسير و تنقيح والغاء الحكم

المادة ٥٠

- (١) اذا نشأ أي نزاع بشأن معنى او نطاق الحكم ، لاي طرف من الاطراف ان يطلب تفسيراً للحكم عن طريق التقديم كتابية لمخاطبة الامين العام .





## اتفاقيات

(٢) يتم تقديم الطلب ،إذا كان ذلك ممكنا ، الى المحكمة التي تستخلص الحكم اذا لم يكن ذلك ممكنا ، تتولى الامر محكمة جديدة حسب القسم ٢ من هذا الفصل. للمحكمة اذا ما وجدت ان الظروف هي التي تتطلب ذلك ، تاجيل الحكم في انتظار قرارها .

### المادة ٥١

(١) لاي من الاطراف ان يطلب تنقيح الحكم وذلك عن طريق التقديم كتابة لمخاطبة الامين العام اعتمادا على اكتشاف بعض الحقائق التي من شأنها التأثير في الحكم شريطة ان تكون تلك الحقائق ،في وقت استخلاص الحكم ،وغير معروفة للمحكمة وللمتقدم للطلب وان جهل المتقدم للطلب بتلك الحقائق لم يكن بسبب الاهمال.

(٢) يقدم الطلب ضمن المدة (٩٠) يوما بعد اكتشاف تلك الحقائق وفي أي حدث ضمن مدة ثلاث سنوات بعد التاريخ الذي استخلص الحكم فيه.

(٣) يتقدم الطلب ،اذا كان ذلك ممكنا ، الى المحكمة التي تستخلص الحكم . اذا لم يكن ذلك ممكنا ،تتولى الامر محكمة جديدة حسب القسم ٢ من هذا الفصل.

(٤) يجوز للمحكمة ان تبقي تنفيذ قرار الحكم معلقا ، اذا ما اخذت بنظر الاعتبار مقتضيات الظروف . وحينما يطلب مقدم الطلب ابقاء تنفيذ الحكم في طلبه فيجب ابقاء تنفيذ الحكم مؤقتا لحين ما تقرر المحكمة بشأن هذا الطلب.

### المادة ٥٢

(١) يمكن لاي طرف من اطراف النزاع ان يطلب الغاء الحكم عن طريق الكتابة لمخاطبة الامين العام على اساس واحدة او اكثر من الاسباب التالية:

(أ) لم تشكل المحكمة بشكل ملائم .

(ب) ان الحكم قد تجاوز سلطاتها .

(ت) ان هناك فسادا من قبل احد اعضاء المحكمة.

(ج) ان هناك ابتعاد جاد عن الحكم الاساسي للاجراء .

(د) ان الحكم قد فشل في ذكر الاسباب التي استند عليها .

(٢) يتم تقديم الطلب ضمن مدة (١٢٠) يوما بعد تاريخ استخلاص الحكم عدا ما يتم طلبه من الالغاء على اساس الفساد فان التقديم يكون مدة (١٢٠) يوماً بعد اكتشاف موطن الفساد وفي أي حدث ضمن مدة ثلاث سنوات بعد التاريخ الذي استخلص فيه الحكم .

(٣) عند استلام الطلب ، يقوم الرئيس بتعيين هيئة المحكمين لتكون لجنة من ثلاثة أشخاص. لا يكون أي من أعضاء اللجنة قد سبق له أن كان عضواً في المحكمة التي استخلصت الحكم ولا يحمل جنسية أي عضو كهذا ولا يكون من حملة جنسية الدولة الطرف في النزاع ولا يكون قد عين إلى لجنة التحكيم



- من قبل أي من الأطراف أو لا يكون قد عمل كقائم بالتسوية في النزاع نفسه. للجنة السلطة في إلغاء الحكم أو أي طرف على أي من هذه الأسس التي وردت في الفقرة (١).
- (٤) يتم تطبيق مبادئ المواد ٤١-٤٥ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٤ والفصلين ٦ و ٧ على الإجراءات أمام اللجنة.
- (٥) يجوز للجنة ان تبقي تنفيذ قرار الحكم معلقا ، اذا ما اخذت بنظر الاعتبار مقتضيات الظروف. وحينما يطلب مقدم الطلب ابقاء تنفيذ الحكم في طلبه فيجب ابقاء تنفيذ الحكم مؤقتا لحين ما تقرر اللجنة بشأن هذا الطلب.
- (٦) إذا تم إلغاء حكم ما نزولاً عند طلب احد الأطراف فان النزاع يجب ان يقدم الى محكمة جديدة تتشكل وفقاً للقسم ٢ من هذا الفصل .

### القسم ٦

#### اقرار وتنفيذ الحكم

#### المادة ٥٣

- (١) يكون الحكم ملزماً على الأطراف ولا يخضع لأي التماس أو إلى أي معالجة أخرى عدا تلك المشروطة في هذا الاتفاق. على كل طرف التزام وتطبيق بنود الحكم الى درجة يكون وضع الحكم موضع التنفيذ ثابتاً بما ينسجم والمبادئ ذات العلاقة بهذه الاتفاقية.
- (٢) لاغراض هذا القسم ، يتضمن (الحكم) أي تفسير واعادة النظر او الغاء أي قرار حسب المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ .

#### المادة ٥٤

- (١) تميز كل الدول متعاقدة حكماً ما استخلص مطابقاً لهذه الاتفاقية على انه ملزماً وتضع موضع التنفيذ الالتزامات التي يفرضها الحكم ضمن اراضيها كانه حكم نهائي لمحكمة ما في تلك الدولة . لدولة متعاقدة ما تتمتع بدستور فدرالي (اتحادي) ان تضع موضع التنفيذ حكماً كهذا في او من خلال محاكمها الفيدرالية وان تشترط ان مثل هذه المحاكم تتعامل مع الحكم وكأنه حكم نهائي لمحاكم دولة دستورية .
- (٢) على الطرف الباحث عن تمييز او وضع الحكم موضع التنفيذ في اراضي دولة متعاقدة ان يقدم للمحكمة او أي سلطة اخرى والتي عينتها مثل هذه الدولة لهذا الغرض نسخة من الحكم وتكون مصدقة من قبل الامين العام . تقوم كل دولة متعاقدة باشعار الامين العام بتعيين المحكمة او سلطة اخرى لهذا الغرض وتخيره عن أي تغيير في مثل هذا التعيين .
- (٣) يقع تنفيذ الحكم تحت حكم القوانين الخاصة بتنفيذ الاحكام ووضعها موضع التنفيذ في الدولة التي اريد في اراضيها تنفيذ الحكم .



### المادة ٥٥

لا شيء في المادة ٥٤ يفسر كمنتقص من القدر من القانون النافذ في اية دولة متعاقدة بما له علاقة بحصانة تلك الدولة او أي دولة اجنبية من التنفيذ.

### الفصل ٥

استبدال وعدم كفاءة القائمون بالتسوية والمحكومون

### المادة ٥٦

- (١) بعد تشكيل اللجنة أو المحكمة وبدء الإجراءات يبقى تكوينها نفسه. عند موت احد القائمين بالتسوية أو المحكمين أو عند عجزه أو تقاعده ، يتم إملأ الشاغر الناتج عن ذلك حسب مبادئ القسم ٢ من الفصل الثالث أو القسم ٢ من الفصل الرابع.
- (٢) يستمر أي عضو في اللجنة أو المحكمة في العمل في ذلك المجال على الرغم من إيقاف اعتباره عضواً في الهيئة.
- (٣) إذا قدم احد القائمين على التسوية أو المحكمين استقالته دون موافقة اللجنة أو المحكمة التي كان عضواً فيها ، يقوم الرئيس بتعيين شخص من الهيئة المناسبة لإملأ الشاغر الناتج.

### المادة ٥٧

قد يقترح احد الأطراف على لجنة أو محكمة أن أعضائها غير كفولين اعتماداً على الحقيقة التي تؤشر إلى نقص الكفاءة المطلوبة في الفقرة (١) من المادة ١٤. قد يقترح أي طرف من اطراف النزاع مساهم في إجراءات التحكيم عدم كفاءة محكم ما على أساس انه غير كفؤ ل يتم تعيينه في المحكمة تحت القسم ٢ من الفصل الرابع.

### المادة ٥٨

يعتبر القرار على أي اقتراح بعدم كفاءة قائم بالتسوية أو محكم ما من قبل الأعضاء الآخرين في اللجنة أو المحكمة هو موضوع القضية شريطة أن ينقسم أولئك الأعضاء بالتساوي أو في حالة الاقتراح بعدم كفاءة قائم واحد بالتسوية أو محكم واحد أو غالبية القائمين بالتسوية والمحكمين، فان الرئيس هو الذي يتخذ ذلك القرار إذا ما تم القرار بان الاقتراح موثوق عندئذ يتم استبدال القائم بالتسوية او المحكم الذي اصدر القرار حسب مبادئ القسم ٢ من الفصل ٣ او القسم ٢ من الفصل ٤ .



الفصل ٦

كلفة الاجراءات

المادة ٥٩

يتم تحديد التكاليف التي تدفعها الاطراف لتستخدم في مؤسسات المركز من قبل الامين العام بما ينسجم والتعليمات المتبناة من قبل المجلس الاداري .

المادة ٦٠

- (١) تحدد كل لجنة وكل محكمة اجور وتكاليف اعضاءها ضمن الحدود المقررة بين حين وآخر من قبل المجلس الإداري وبعد استشارة الأمين العام.
- (٢) لاشيء في الفقرة (١) من هذه المادة يمنع الأطراف من الموافقة المسبقة مع اللجنة أو المحكمة بخصوص أجور وتكاليف اعضاءها.

المادة ٦١

- (١) في حالة إجراءات التسوية ، فإن أجور وتكاليف أعضاء اللجنة وبالإضافة الى التكاليف المستخدمة في مؤسسات المركز يتم تحملها بالتساوي من قبل الأطراف. يتحمل كل طرف أية تكاليف أخرى قد تحدث ارتباطاً مع الإجراءات.
- (٢) في حالة إجراءات التحكيم ، تقوم المحكمة بتقييم التكاليف التي تدفعها الأطراف، إلا إذا اتفقت الأطراف على غير ذلك، والمرتبطة بالإجراءات وتقرر كيف ومن الذي يقوم بدفع تكاليف وأجور أعضاء المحكمة المستخدمة في مؤسسات المركز. يشكل القرار جزءاً من الحكم.

الفصل ٧

مكان الإجراءات

المادة ٦٢

تقام إجراءات التسوية والتحكيم في موقع المركز إلا إذا اشترط غير ذلك.

المادة ٦٣

- يمكن إقامة إجراءات التسوية والتحكيم إذا اتفق الأطراف على
- (أ) على موقع محكمة التحكيم الدائمة أو أية مؤسسة مناسبة أخرى سواء كانت خاصة أو عامة التي يقوم المركز بالتنسيق معها لذلك الغرض ، أو
  - (ب) في أي مكان اخر توافق عليه اللجنة أو المحكمة بعد استشارة الأمين العام.



### الفصل ٨

#### النزاع بين الدول المتعاقدة

##### المادة ٦٤

أي نزاع ينشأ بين دول متعاقدة لما يخص تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية والذي لا يحل بواسطة المفاوضات فإنه يحال إلى محكمة العدل الدولية عن طريق تقديم احد الأطراف ذلك النزاع ، إلا إذا اتفقت الدول المعنية على طريقة أخرى لتسوية النزاع .

### الفصل ٩

#### التعديل

##### المادة ٦٥

لأي دولة متعاقدة أن تقترح تعديلاً في هذه الاتفاقية. يجب إيصال نص التعديل المقترح إلى الأمين العام في مدة لا تقل عن ٩٠ يوماً قبل اجتماع المجلس الإداري الذي فيه يتم التباحث في مسألة التعديل وهو بدوره يقوم بإيصاله إلى جميع أعضاء المجلس الإداري.

##### المادة ٦٦

- (١) إذا قرر المجلس الإداري بغالبية الثلثين من أعضائه ، يتم تداول التعديل المقترح بين جميع الدول المتعاقدة لغرض المصادقة والقبول والموافقة عليه . يدخل أي تعديل حيز التنفيذ ضمن مدة ٣٠ يوماً بعد إيصال الإشعار من قبل جهة الإيداع لهذه الاتفاقية الى الدول المتعاقدة بان جميع الدول المتعاقدة قد صادقت وقبلت ووافقت على التعديل.
- (٢) لا يؤثر أي تعديل على الحقوق والالتزامات تحت هذه الاتفاقية لأية دولة متعاقدة أو أي من تقسيماتها الثانوية الدستورية أو وكالاتها أو أي مواطن من هذه الدولة ظاهر عن الموافقة على السلطة القضائية للمركز المقدمة قبل موعد دخول التعديل حيز التنفيذ.

### الفصل ١٠

#### الفقرات النهائية

##### المادة ٦٧

تكون هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع نيابة عن الدول الاعضاء في البنك وتكون كذلك مفتوحة للتوقيع نيابة عن أي دولة أخرى تكون طرفاً في محكمة العدل الدولية والتي دعاها المجلس الإداري عن طريق التصويت بثلاثي الاعضاء لتوقيع الاتفاقية .



## اتفاقيات

### المادة ٦٨

(١) تخضع هذه الاتفاقية للمصادقة والقبول او الموافقة عليها من قبل الدول التي وقعت عليها بما ينسجم واجراءاتها الدستورية .

(٢) تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من ايداع الوثيقة العشرين الخاصة بالتصديق تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لاية دولة وتقدم ادواتها في المصادقة والقبول او الموافقة بعد ثلاثين يوما من تاريخ ذلك الايداع .

### المادة ٦٩

تتخذ كل دولة متعاقدة الاجراء القانوني او اية اجراءات اخرى تراها ضرورية لجعل احكام هذه الاتفاقية نافذة في اراضيها .

### المادة ٧٠

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاراضي التي تكون أي دولة متعاقدة مسؤوله عنها عدا تلك التي استبعدت من قبل تلك الدوله عن طريق اشعار مكتوب الى الايداع لهذه الاتفاقية سواء كان ذلك في وقت المصادقة والقبول او الموافقة عليها او بعد ذلك .

### المادة ٧١

يجوز لاية دولة متعاقدة ان تنهي هذه الاتفاقية عن طريق اشعار مكتوب يوجه الى جهة الايداع في هذه الاتفاقية يصبح اشعار الانهاء موثرا بعد ستة اشهر من استلام هذا الاشعار .

### المادة ٧٢

لايوثر الاشعار المقدم من قبل دولة متعاقدة ما حسب ما ورد في المادتين ٧٠ و٧١ في الحقوق والالتزامات تحت هذه الاتفاقية للدولة او أي من تقسيماتها الادارية الثانوية الدستورية او وكالاتها او أي مواطن من تلك الدولة ناتج عن موافقتها على السلطة القضائية للمركز المعطاة من قبل احداها قبل استلام هذا الاشعار من قبل جهة الايداع .

### المادة ٧٣

يجب ايداع الوثائق المصادقة والقبول او الموافقة على هذه الاتفاقية والتعديلات في البنك الذي يعمل بدوره جهة الايداع في هذه الاتفاقية .تقوم جهة الايداع بنقل النسخ المصدقة من هذه الاتفاقية الى الدول الاعضاء في البنك والى اية دولة اخرى مدعوة لتوقيع الاتفاقية.



### المادة ٧٤

تقوم جهة الإيداع بتسجيل هذه الاتفاقية عند الامانة العامة للامم المتحدة حسب المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة والتعليمات المتبناة من قبل الجمعية العمومية .

### المادة ٧٥

تقوم جهة الإيداع بإشعار الدول الموقعة بما يلي :

- (أ) التواقيع حسب المادة ٦٧ .
- (ب) إيداع أدوات المصادقة والقبول والموافقة حسب المادة ٧٣ .
- (ت) تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ حسب المادة ٦٨ .
- (ث) الاستثناءات من تطبيق المناطق حسب المادة ٧٠ .
- (ج) تاريخ دخول التعديلات على هذه الاتفاقية حيز التنفيذ حسب المادة ٦٦ .
- (ح) إشعارات الإنهاء حسب المادة ٧١ .

كتبت في واشنطن باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية وجميع النصوص الثلاثة لها ذات الحجية القانونية ، بنسخة واحدة تبقى مودعة في أرشيف البنك الدولي لإعادة الأعمار والتطوير ، الذي قد أشار عن طريق توقيعها في الأسفل إلى موافقة لاجاز الأعمال التي تكلفه بها هذه الاتفاقية.



قرار رقم (١٦)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (اولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور.  
قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٦  
اصدار القانون الآتي :

رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣

قانون

التعديل الخامس لقانون مجلس شوري الدولة

رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩

المادة - ١ - يُلغى نص المادة (١) من القانون ويحل محله ما يأتي :

المادة -١- أولاً: يؤسس مجلس يسمى (مجلس شوري الدولة) يتمتع بالشخصية المعنوية ويرتبط بوزارة العدل ويكون مقره في بغداد يتألف من رئيس ونائبين للرئيس احدهما لشؤون التشريع والرأي والفتوى والآخر لشؤون القضاء الاداري وعدد من المستشارين لا يقل عن (٥٠) خمسين مستشاراً وعدد من المستشارين المساعدين لا يقل عن (٢٥) خمسة وعشرين مستشاراً مساعداً ولايزيد على نصف عدد المستشارين.

ثانياً: للمجلس وحدة حسابية مستقلة ضمن موازنة وزارة العدل.

ثالثاً: يعد كل من رئيس المجلس ونائبيه والمستشار والمستشار المساعد قاضياً لاغراض هذا القانون عند ممارسته مهام القضاء الاداري.



المادة-٢- يلغى نص المادة (٢) من القانون ويحل محله ما يأتي :-

المادة-٢- اولاً: يتكون المجلس من الآتي :

أ - الهيئة العامة .

ب - هيئة الرئاسة .

ج - الهيئات المتخصصة .

د - المحكمة الادارية العليا .

هـ - محاكم القضاء الاداري .

و - محاكم قضاء الموظفين .

ثانياً: أ - تتألف الهيئة العامة من رئيس المجلس ونائبيه والمستشارين وتعقد جلساتها برئاسة الرئيس او من يخوله من نائبيه عند غيابه.

ب - ١- تنعقد الهيئة العامة بحضور اكثرية عدد اعضائها.

٢- تتخذ الهيئة العامة قراراتها بأكثرية عدد الاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

ج- يحضر المستشارون المساعدون الهيئة العامة ويشتركون في النقاش دون حق التصويت.

ثالثاً: أ - تنعقد هيئة الرئاسة برئاسة رئيس المجلس وعضوية نائبيه ورؤساء الهيئات ورئيس المحكمة الادارية العليا .

ب - تختص هيئة الرئاسة بالنظر فيما يأتي:

١ . تقديم تقرير سنوي ، او كلما رأت ذلك الى الامانة العامة لمجلس الوزراء يتضمن ما أظهرته الاحكام او البحوث من نقص في التشريع النافذ او غموض فيه او حالات اساءة استعمال السلطة من اي جهة من جهات الادارة او تجاوز تلك لسلطاتها او اقتراح باعداد تشريع جديد.



٢. اعادة النظر في زيادة عدد الهيآت المتخصصة في المجلس او دمجها.
  ٣. اقتراح تشكيل محاكم اخرى للقضاء الاداري او قضاء الموظفين في مراكز المحافظات عند الاقتضاء.
  ٤. اختيار نائبي رئيس المجلس من بين المستشارين.
  ٥. التوصية بتعيين المستشار والمستشار المساعد في المجلس او ترقيته الى مستشار.
  ٦. التوصية بانتداب المنصوص عليهم في المادتين (٢٤) و (٢٥) من هذا القانون.
  ٧. التوصية بتعيين سكرتير عام المجلس من بين موظفي المجلس.
- رابعاً - أ - تشكل المحكمة الادارية العليا في بغداد وتنعقد برئاسة رئيس المجلس او من يخوله من المستشارين وعضوية (٦) ستة مستشارين و (٤) اربعة مستشارين مساعدين يسميهم رئيس المجلس.
- ب - تمارس المحكمة الادارية العليا الاختصاصات التي تمارسها محكمة التمييز الاتحادية المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ عند النظر في الطعن بقرارات محكمة القضاء الاداري ومحكمة قضاء الموظفين.
- ج - تختص المحكمة الادارية العليا بالنظر فيما يأتي :
- ١- الطعون المقدمة على القرارات والاحكام الصادرة عن محكمة القضاء الاداري ومحاكم قضاء الموظفين.
  - ٢- النزاع الحاصل حول تعيين الاختصاص في نظر الدعوى الذي يقع بين محكمة القضاء الاداري ومحكمة قضاء الموظفين.
  - ٣- النزاع الحاصل حول تنفيذ حكمين مكتسبين درجة البتات متناقضين صادرين عن محكمة القضاء الاداري او محكمة قضاء الموظفين في موضوع واحد اذا كان بين الخصوم انفسهم او كان



احدهم طرفاً في هذين الحكمين وترجح احد الحكمين وتقرر تنفيذه  
دون الحكم الآخر.

خامساً: أ- تنعقد الهيئة المتخصصة برئاسة نائب الرئيس لشؤون  
التشريع والرأي والفتوى او اقدم مستشارين وعدد من  
المستشارين والمستشارين المساعدين شرط ان لا تزيد  
نسبتهم على ثلث عدد المستشارين.

ب- لرئيس المجلس عند الضرورة ترشيح من يراه من  
المستشارين لرئاسة الهيئة المتخصصة.

سادساً - يكون لكل هيئة من الهيئات المتخصصة سكرتير لاتقل درجته  
عن درجة مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في  
القانون ويعاونه عدد من الموظفين .

المادة - ٣ - يلغى نص المادة (٣) من القانون ويحل محله ما يأتي:-

المادة-٣- أولاً: للمجلس سكرتير عام لاتقل درجته عن الدرجة الاولى حاصل على  
شهادة جامعية اولية في القانون يرتبط برئيس المجلس ويعاونه عدد  
من الموظفين ويتولى ما يأتي :

أ - تنظيم مراسلات المجلس .

ب - متابعة المواضيع المنصوص عليها في المادتين (٥) و (٦) من هذا  
القانون.

ج - الاشراف على تنظيم وتبويب قرارات المجلس.

د - تهيئة اوليات القضايا المعروضة على الهيئة العامة ويكون مقررأ لها.

ثانياً - يتكون المجلس من التشكيلات الآتية:

أ - قسم الشؤون الادارية والمالية .

ب - قسم مصادر التشريعات .

ج - قسم نظم المعلومات.

د - قسم ادارة المحكمة الادارية العليا.



هـ - سكرتارية الهيآت المتخصصة.

و - قسم التخطيط والمتابعة.

ز - اقسام ادارة محاكم القضاء الاداري في بغداد والمحافظات.

ح - اقسام ادارة محاكم قضاء الموظفين في بغداد والمحافظات.

ط - قسم التدقيق والرقابة الداخلية.

ي - قسم التقاعد .

ك - المكتب الفني.

ل - مكتب رئيس المجلس.

ثالثاً - يتولى السكرتير العام الاشراف على التشكيلات المنصوص عليها في

الفقرات (أ) و (ب) و(ج) و(د) و(و) و(ط) و(ي) و(ك) و(ل) من البند

(ثانياً) من هذه المادة.

رابعاً - يدير التشكيلات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د)

و(و) و(ز) و(ح) و(ط) و(ي) و(ك) و(ل) من البند (ثانياً) من هذه المادة

موظف بعنوان مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل في حقل

الاختصاص ومن ذوي الخبرة ولديه خدمة لا تقل عن (٨) ثماني سنوات.

خامساً - تحدد مهام التشكيلات المنصوص عليها في البند (ثانياً) من هذه المادة

وتقسيماتها ومهام هذه التقسيمات بتعليمات يصدرها وزير العدل.

المادة - ٤ - يلغى نص المادة (٤) من القانون ويحل محله ما يأتي:-

المادة -٤- يختص المجلس بوظائف القضاء الاداري والافتاء والصياغة واعداد

ودراسة وتدقيق مشروعات القوانين وابداء الرأي في الامور القانونية

لدوائر الدولة والقطاع العام.

المادة - ٥ - يلغى نص المادة (٧) من القانون ويحل محله ما يأتي:-



- المادة - ٧ - أولاً : تشكل محكمة للقضاء الاداري ومحكمة لقضاء الموظفين برئاسة نائب الرئيس لشؤون القضاء الاداري او مستشار وعضوين من المستشارين او المستشارين المساعدين في المناطق الاتية :-
- أ - المنطقة الشمالية وتشمل المحافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين ويكون مركزها في مدينة الموصل.
- ب - منطقة الوسط وتشمل محافظات بغداد والانباء وديالى وواسط ويكون مركزها في مدينة بغداد.
- ج - منطقة الفرات الاوسط وتشمل محافظات كربلاء والنجف وبابل والقادسية ويكون مركزها في الحلة .
- د - المنطقة الجنوبية وتشمل محافظات ذي قار والمثنى والبصرة وميسان ويكون مركزها في مدينة البصرة.
- ثانياً - يجوز عند الاقتضاء تشكيل محاكم اخرى للقضاء الاداري ولقضاء الموظفين في مراكز المحافظات ببيان يصدره وزير العدل ، بناء على اقتراح من هيئة الرئاسة وينشر في الجريدة الرسمية.
- ثالثاً - يجوز انتداب القضاة من الصنف الاول او الثاني بترشيح من مجلس القضاء الاعلى الى محاكم القضاء الاداري او محاكم قضاء الموظفين.
- رابعاً: تختص محكمة القضاء الاداري بالفصل في صحة الاوامر والقرارات الادارية الفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاع العام التي لم يعين مرجع للطعن فيها بناءً على طلب من ذي مصلحة معلومة وحالة ممكنة ، ومع ذلك فالمصلحة المحتملة تكفي ان كان هناك ما يدعو الى التخوف من الحاق الضرر بذوي الشأن .
- خامساً: يعد من اسباب الطعن في الاوامر والقرارات بوجه خاص ما يأتي:-
- ١- ان يتضمن الامر او القرار خرقاً او مخالفة للقانون او الانظمة او التعليمات او الانظمة الداخلية .



- ٢- ان يكون الامر او القرار قد صدر خلافا لقواعد الاختصاص او معيبا في شكله او في الاجراءات او في محله او سببه .
- ٣- ان يتضمن الامر او القرار خطأ في تطبيق القوانين او الانظمة او التعليمات او الانظمة الداخلية او في تفسيرها او فيه اساءة او تعسف في استعمال السلطة او الانحراف عنها.
- سادساً: يعد في حكم الامر او القرار رفض او امتناع الموظف او الهيئة عن اتخاذ امر او قرار كان من الواجب عليهما اتخاذه قانونا.
- سابعاً: أ - يشترط قبل تقديم الطعن الى محكمة القضاء الاداري ان يتم التظلم منه لدى الجهة الادارية المختصة خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بالامر او القرار الاداري المطعون فيه او اعتباره مبلغاً ، وعلى هذه الجهة ان تبت في التظلم خلال (٣٠) يوماً من تاريخ تسجيل التظلم لديها.
- ب - عند عدم البت في التظلم او رفضه من الجهة الادارية المختصة على المتظلم ان يقدم طعنه الى المحكمة خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ رفض التظلم حقيقة او حكماً وعلى المحكمة تسجيل الطعن لديها بعد استيفاء الرسم القانوني ولايمنع سقوط الحق في الطعن امامها من مراجعة القضاء العادي للمطالبة بحقوقه في التعويض عن الاضرار الناشئة عن المخالفة او الخرق للقانون .
- ثامناً - أ - تبت محكمة القضاء الاداري في الطعن المقدم اليها ، ولها ان تقرر رد الطعن او الغاء او تعديل الامر او القرار المطعون فيه مع الحكم بالتعويض ان كان له مقتضى بناء على طلب المدعي .
- ب - يكون قرار المحكمة المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذا البند قابلاً للطعن فيه تمييزاً لدى المحكمة الادارية العليا خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ به او اعتباره مبلغاً.
- ج - يكون قرار المحكمة غير المطعون فيه وقرار المحكمة الادارية العليا الصادر نتيجة الطعن باتاً وملزماً .



تاسعا - أ - تختص محاكم قضاء الموظفين بالفصل في المسائل الآتية :

١- النظر في الدعاوى التي يقيمها الموظف على دوائر الدولة والقطاع العام في الحقوق الناشئة عن قانون الخدمة المدنية او القوانين او الانظمة التي تحكم العلاقة بين الموظف وبين الجهة التي يعمل فيها.

٢- النظر في الدعاوى التي يقيمها الموظف على دوائر الدولة والقطاع العام للطعن في العقوبات الانضباطية المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١.

ب - لاتسمع الدعاوى المقامة وفقا لأحكام الفقرة ( أ ) من هذا البند بعد مضي (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الموظف بالامر او القرار المعارض عليه ، اذا كان داخل العراق و (٦٠) ستين يوما اذا كان خارجه .

ج - يجوز الطعن تمييزا امام المحكمة الادارية العليا بقرارات محكمة قضاء الموظفين الصادرة وفقا لاحكام الفقرة ( أ ) من هذا البند خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ بها او اعتبارها مبلغة .

د - يكون قرار محكمة قضاء الموظفين غير المطعون به وقرار المحكمة الادارية العليا الصادر نتيجة للطعن باتا وملزما .

عاشرا - تصدر احكام المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الاداري ومحكمة قضاء الموظفين بأسم الشعب وتنفذ وفقا للقانون .

حادي عشر - تسري احكام قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وقانون الاثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ وقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وقانون الرسوم العدلية رقم (١١٤) لسنة ١٩٨١ في شأن الاجراءات التي تتبعها المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الاداري ومحكمة قضاء الموظفين فيما لم يرد فيه نص خاص في هذا القانون.

ثاني عشر - اذا تنازع اختصاص محكمة القضاء الاداري او محكمة قضاء الموظفين مع اختصاص محكمة مدنية فيعين المرجع هيئة تسمى (هيئة



تعيين المرجع ( قوامها (٦) ستة اعضاء ( ٣ ) ثلاثة يختارهم رئيس محكمة التمييز الاتحادية من بين اعضاء المحكمة و (٣) ثلاثة آخرون يختارهم رئيس مجلس شورى الدولة من بين اعضاء المجلس ، وتجتمع الهيئة برئاسة رئيس محكمة التمييز الاتحادية ويكون قرار الهيئة الصادر بالاتفاق او بالاكثرية باتا وملزما .

المادة - ٦ - يلغى نص المادة ( ٢٠ ) من القانون ويحل محله ما يأتي :

المادة-٢٠- يشترط في من يعين بوظيفة مستشار ما يأتي :

اولا- عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين.

ثانيا- لايزيد عمره على (٥٥) خمسة وخمسين سنة.

ثالثا- حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل في القانون.

رابعا:أ- له خدمة فعلية بعد التخرج من الكلية مدة لا تقل عن (١٨) ثماني عشرة سنة في وظيفة قضائية او قانونية في دوائر الدولة والقطاع العام.

ب - تكون مدة الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذا البند (١٦) ست عشرة سنة للحاصل على شهادة الماجستير في القانون و (١٤) اربع عشرة سنة للحاصل على شهادة الدكتوراه في القانون سواء اكانت هذه الخدمة قبل ام بعد حصوله على احدى هاتين الشهادتين وتعد مدة الدراسة الاصغرية للحصول على احدى هاتين الشهادتين خدمة لاغراض هذا القانون.

ج - تضم مدة الخدمة في الوظائف المنصوص عليها في الفقرة

( أ ) من هذا البند بعضها الى بعض لغرض التعيين .

المادة-٧- يلغى نص المادة (٢١) من القانون ويحل محله ما يأتي:

المادة-٢١- يشترط في من يعين بوظيفة مستشار مساعد ما يأتي:

اولاً: عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين.





ثانياً: لايزيد عمره على (٥٠) خمسين سنة .

ثالثاً: حاصلًا على شهادة جامعية اولية في الاقل في القانون

رابعاً:أ- له خدمة فعلية بعد التخرج من الكلية مدة لا تقل عن (١٤) أربع عشرة سنة في وظيفة قضائية او قانونية في دوائر الدولة والقطاع العام.

ب - تكون مدة الخدمة المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذا البند (١٢) اثني عشرة سنة للحاصل على شهادة الماجستير في القانون و (١٠) عشر سنوات للحاصل على شهادة الدكتوراه في القانون سواء أكانت هذه الخدمة قبل ام بعد حصوله على احدى هاتين الشهادتين وتعد مدة الدراسة الاصغرية للحصول على احدى هاتين الشهادتين خدمة لاغراض هذا القانون.

ج - تضم مدة الخدمة في الوظائف المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذا البند بعضها الى بعض لغرض التعيين.

المادة - ٨ - يلغى نص المادة (٢٣) من القانون ويحل محله ما يأتي :-

المادة -٢٣- يجوز ترقية المستشار المساعد الى وظيفة مستشار على ان يكون قد امضى مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات في وظيفته واثبت خلالها كفاءة جيدة ومقدرة على العمل ونشر بحثين قانونيين قيمين في الاقل بناءً على تقييم وتوصية هيئة الرئاسة .

المادة - ٩ - يلغى نص المادة (٣١) من القانون ويحل محله ما يأتي :-

المادة-٣١- تحل عبارة ( محكمة قضاء الموظفين ) محل عبارة ( مجلس الانضباط العام ) اينما وردت في القوانين والانظمة والتعليمات .



المادة - ١٠ - يعد المستشار المساعد المعين في مجلس شوري الدولة قبل ٢٠١٢/١/١ مستشاراً في المجلس من تاريخ نفاذ هذا القانون على ان يكون قد أمضى خدمة لاتقل عن ( ٢ ) سنتين في وظيفته.

المادة-١١- يلغى نص المادة (٢٨) من القانون ويحل محله ماياتي :

المادة -٢٨- أولاً: يمنح الرئيس ونائب الرئيس والمستشار والمستشار المنتدب والمستشار المساعد مخصصات مهنية مقدارها (٢٥%) خمسة وعشرين من المئة من الراتب الاسمي.  
ثانياً: يمنح الموظف في المجلس من غير أعضاء المجلس مخصصات بنسبة (٥٠%) خمسين من المئة من الراتب الاسمي .

المادة - ١٢ - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ع. جلال الطالباتي

رئيس الجمهورية

د. خضير الخزاعي

#### الاسباب الموجبة

بالنظر لما يتولاه مجلس شوري الدولة من واجبات مهمة في اعداد وصياغة مشروعات التشريعات واعتباره مستشاراً للدولة في ابداء الرأي والمشورة القانونية ، ولازدياد واجبات المجلس بازدياد عدد مشروعات التشريعات والاستفسار والاستيضاح المعروضة عليه ولزيادة عدد المستشارين والمستشارين المساعدين تبعاً لزيادة مهام المجلس والافادة من القانونيين من ذوي الخبرة والاختصاص وجذب العناصر الكفوءة ، واستحداث محاكم للقضاء الاداري وقضاء الموظفين في بعض المناطق لتيسير عملية التقاضي وحماية المواطنين من تعسف السلطات الادارية وحماية حقوق الدولة وصيانتها من اخلال الموظفين بواجباتهم الوظيفية . شرع هذا القانون



بأسم الشعب

رئاسة الجمهورية

قرار رقم (١٧)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لاحكام البند (اولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور .

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٦

اصدار القانون الاتي :

رقم (١٨) لسنة ٢٠١٣

قانون التعديل الاول لامر سلطة الائتلاف رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤

المادة -١- تلغى المحكمة الادارية المؤسسة بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ وأية اشارة اليها في هذا الامر والقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة .

المادة -٢- يتولى القضاء العادي النظر في المنازعات التي كانت تتولاها المحكمة الادارية المؤسسة بموجب الأمر أعلاه .

المادة -٣- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ع. جلال طالباني

رئيس الجمهورية

د. خضير الخزاعي

الأسباب الموجبة

من أجل تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي يتقرر احالتها الى المقاولين أو الشركات لتنفيذها وعدم تأخير المباشرة في هذا التنفيذ في حالة الاعتراض لحين صدور قرار من المحكمة الادارية واكتسابه الدرجة القطعية والذي لم يحدد بمدة زمنية معينة ولغرض الغاء المحكمة الادارية المختصة بشؤون الشكاوى والمنازعات الناتجة عن منح العقود العامة من قبل الحكومة المؤسسة بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ واعادة اختصاصها الى القضاء العادي . شرع هذا القانون .



مرسوم جمهوري

رقم (١٤٥)

استناداً الى أحكام البند (سابعاً) من المادة (٧٣) من الدستور وبناءً على ما عرضه  
رئيس ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية .

رسمنا بما هو آتٍ :

أولاً: يعين المطران آفانك فاسكين اسادوريان رئيساً روحانياً لطائفة الأرمن الأرثوذكس في  
العراق ومتولياً على أوقافها لمدة أربع سنوات .

ثانياً: على رئيس ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية تنفيذ هذا  
المرسوم .

ثالثاً: ينفذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر رمضان لسنة ١٤٣٤ هجرية  
الموافق لليوم العاشر من شهر تموز لسنة ٢٠١٣ ميلادية

ع. جلال طالباني

رئيس الجمهورية

د. خضير الخزاعي



مرسوم جمهوري  
رقم (١٤٦)

استناداً الى أحكام البند (سابعاً) من المادة (٧٣) من الدستور وبناءً على ما عرضه  
رئيس ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية .

رسمنا بما هو آتٍ :

أولاً: يعين الشيخ جورج شمعون يوسف متولياً لإدارة شؤون طائفة الادفنتست السبتيين  
الانجيلية في العراق وأملاكها وأوقافها والمحافظة على حقوقها .

ثانياً: على رئيس ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية تنفيذ هذا  
المرسوم .

ثالثاً: ينفذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر رمضان لسنة ١٤٣٤ هجرية  
الموافق لليوم العاشر من شهر تموز لسنة ٢٠١٣ ميلادية

ع. جلال طالباني

رئيس الجمهورية

د. خضير الخزاعي



مرسوم جمهوري

رقم (١٤٧)

استناداً الى أحكام البند (سابعاً) من المادة (٧٣) من الدستور وبناءً على ما عرضه  
رئيس ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية .

رسمنا بما هو آتٍ :

أولاً: يعين البطريك مار لويس روفائيل الأول ساكو بطريك بابل على الكلدان في العراق  
والعالم ومتولياً على اوقافها .

ثانياً: على رئيس ديوان أوقاف الديانات المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية تنفيذ هذا  
المرسوم .

ثالثاً: ينفذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الأول من شهر رمضان لسنة ١٤٣٤ هجرية  
الموافق لليوم العاشر من شهر تموز لسنة ٢٠١٣ ميلادية

ع. جلال طالباني

رئيس الجمهورية

د. خضير الخزاعي



استناداً الى احكام المادة (١١) من قانون وزارة السياحة والآثار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢  
أصدرنا التعليمات الآتية :-

رقم (١) لسنة ٢٠١٣

تعليمات

تشكيلات وزارة السياحة والآثار ومهامها

الفصل الاول

الهيكل التنظيمي

المادة ١- تتكون وزارة السياحة والآثار من التشكيلات الآتية :

اولاً - تشكيلات مركز الوزارة :-

أ- مكتب المفتش العام

ب- هيئة السياحة

ج- الهيئة العامة للآثار والتراث

د- الدائرة القانونية

هـ- الدائرة الادارية والمالية

و- دائرة العلاقات والاعلام

ز- قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

ح- مكتب الوزير

ثانياً- التشكيلات المرتبطة بالوزارة:

أ-هيئة السياحة:تمارس مهامها وفق قانون هيئة السياحة رقم (١٤)

لسنة ١٩٩٦.

ب- الهيئة العامة للآثار والتراث : تمارس مهامها وفقاً لقانون الآثار

والتراث رقم(٥٥) لسنة ٢٠٠٢.



## الفصل الثاني

### مهام تشكيلات مركز الوزارة

- المادة - ٢ - يمارس مكتب المفتش العام مهامه وفقاً للقانون .
- المادة - ٣ - اولاً - تتولى الدائرة القانونية المهام الآتية :-
- أ- إبداء الرأي والمشورة القانونية لتشكيلات الوزارة.
- ب - الترافع في الدعاوى الخاصة بالوزارة.
- ج- دراسة مشاريع التشريعات المتعلقة بالوزارة.
- د - الاشتراك في اللجان التحقيقية المشكلة في الوزارة والدوائر المرتبطة بها.
- هـ- اعداد وتنظيم العقود التي تبرمها الوزارة مع الجهات الاخرى.
- و- الاشتراك في لجان بيع وإيجار اموال الدولة.
- ز - تمثيل الوزارة في القضايا التحقيقية ذات العلاقة بعمل الوزارة ومنتسبها لدى الجهات المختصة.
- ح - تصديق العقود والكفالات والتعهدات.
- ثانياً - تمارس الدائرة مهامها من خلال القسمين الآتيين :
- أ- قسم الدعاوى والاملاك ويتكون من الشعب الآتية :
- (١) الدعاوى .
- (٢) الاملاك.
- (٣) تصديق العقود والكفالات والتعهدات .
- ب- قسم الاتفاقيات والاستشارات القانونية ويتكون من الشعب الآتية :
- (١) الاتفاقيات .
- (٢) الاستشارات القانونية .
- (٣) المتابعة .





- المادة - ٤ - اولا- تتولى الدائرة الادارية والمالية المهام الاتية :-
- أ - اصدار الاوامر الادارية والوزارية للموظفين .
- ب- اجراء معاملات النقل والتنسيب والاحالة الى التقاعد ومنح العلاوات والترفيعات لموظفي الوزارة .
- ج - اعداد قوائم الرواتب والاجور وتدقيقها وصرفها .
- د- اعداد موازنة الوزارة السنوية .
- هـ - اجراء اعمال الجرد المخزني وتنظيم الامور المخزنية وتسليم الممواد وصرفها وفق القانون .
- و- الاشراف على اعمال الاليات وصيانتها وخطوط نقل الموظفين .
- ز- توفير مستلزمات العمل من اثاث وقرطاسية واجهزة مكتبية .
- ح - وضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بتدريب الكوادر الادارية بما يسهم في تطوير الجهاز الاداري والمالي للوزارة من خلال اشراكهم في دورات داخل العراق وخارجه .
- ط - اعداد ملاك الوزارة السنوي بالتنسيق مع وزارة المالية ومتابعة ملاك التشكيلات المرتبطة بالوزارة .
- ي- صيانة الاجهزة الكهربائية والميكانيكية والمدنية لمبنى الوزارة .
- ك- توفير مستلزمات الدفاع المدني والصحة والسلامة المهنية وتدريب الموظفين على اعمال الاسعافات الأولية والدفاع المدني من خلال اشراكهم في دورات تدريبية .
- ل- اعداد نظام الارشفة الالكترونية للوثائق .
- م- حفظ الاضابير الشخصية للموظفين وادخال المعلومات المستجدة .
- ثانيا - تمارس الدائرة مهامها من خلال الاقسام الاتية :
- أ- قسم الموارد البشرية ويتكون من الشعب الاتية :
- (١) شؤون الموظفين .
- (٢) التقاعد .
- (٣) التدريب والتطوير .



(٤) الاضابير والارشفة الالكترونية .

(٥) الاجازات .

أ- قسم الحسابات ويتكون من الشعب الاتية :-

(١) الصندوق .

(٢) الصرف .

(٣) المخازن .

(٤) الرواتب .

(٥) السجلات .

ج - قسم الخدمات الادارية ويتكون من الشعب الاتية :-

(١) السلامة المهنية .

(٢) الدفاع المدني .

(٣) الاليات .

(٤) الخدمات والنظافة .

د- قسم الصيانة ويتكون من الشعب الاتية :-

(١) الكهرباء .

(٢) الميكانيك والمساعد .

(٣) المدني .

(٤) النجارة والحدادة .

المادة -٥- اولاً - تتولى دائرة العلاقات والاعلام المهام الاتية :-

أ- نشر نشاطات الوزارة في مختلف وسائل الاعلام .

ب- عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات وكل ما يتعلق بانشطة

الوزارة .

ج- المشاركة في الفعاليات التي لها علاقة بالنشاط السياحي والاثارية

محليا وخارجيا.

د- نشر البحوث والدراسات التي تخص مجال السياحة والاثار .



- هـ- طبع المطبوعات والنشرات والملصقات والادلة السياحية  
والاثارية والاشراف على توزيعها .
- و- اقامة المعارض المتعلقة بالمواقع السياحية والاثرية .
- ح- التنسيق مع السفارات الاجنبية للتعريف بالمواقع السياحية  
والاثرية والدينية في داخل العراق وخارجه .
- ط- متابعة ما ينشر في وسائل الاعلام والرد عليه .
- ثانيا - تمارس الدائرة مهامها من خلال الاقسام الاتية :-
- أ- قسم العلاقات الدولية ويتكون من الشعب الاتية :-
- (١) الاتفاقيات والمنظمات الدولية .
- (٢) الترجمة .
- (٣) التسويق والترويج السياحي .
- (٤) المراسم والتشريفات .
- ب- قسم الاعلام ويتكون من الشعب الاتية :-
- (١) الصحافة والرصد الاعلامي .
- (٢) التطوير والمونتاج التلفزيوني .
- (٣) المؤتمرات .
- (٤) الاصدارات .
- ج - قسم المتابعة ويتكون من الشعبتين الاتيتين :-
- (١) المراسلات .
- (٢) الارشيف الفني .
- المادة -٦- اولاً- يتولى قسم الرقابة والتدقيق الداخلي المهام الاتية :-
- أ- تدقيق المصروفات والايرادات .
- ب- تدقيق السلف والمعاملات المالية ومطابقتها للتعليمات .
- ج- المشاركة في اللجان ذات الصفة المالية والرقابية .
- د- تدقيق السجلات الحسابية لدوائر الوزارة .



ثانيا- يمارس القسم مهامه من خلال الشعب الاتية :

- أ- التدقيق الداخلي .
- ب- التدقيق الخارجي .
- ج - المتابعة .

المادة -٧- اولاً- يتولى مكتب الوزير المهام الاتية :

- أ- اعداد المخاطبات مع دوائر الدولة والجهات ذات العلاقة .
- ب- تبليغ توجيهات الوزير الى تشكيلات الوزارة ومتابعة تنفيذها .
- ج - تنظيم الارشيف الخاص بمراسلات المكتب .
- ثانيا - يمارس المكتب مهامه من خلال الشعب الاتية :
  - أ- المتابعة .
  - ب- القلم السري والمراسلات .
  - ج - الحفظ والارشفة .
  - د- السكرتارية .

المادة -٨- اولاً - يرتبط قسم العقود بالوزير ويتولى المهام الاتية :

- أ- الاعلان عن المناقصات في وسائل الاعلام .
- ب- متابعة اجراءات التعاقد وتنفيذ العقود العامة والاستثمارية للتهييز والخدمة .
- ج - ارشفة المعلومات التي تخص اجراءات التعاقد وتنفيذ العقود .
- د- اعداد الشروط ومستندات المناقصات .

ثانيا - يمارس القسم مهامه من خلال الشعب الاتية :

- أ- التعاقدات .
- ب- الاستثمار .
- ج - المتابعة .



المادة - ٩ - اولاً- يرتبط قسم شؤون المواطنين بالوزير ويتولى المهام الآتية :

- أ- تسلم شكاوى المواطنين والموظفين .
- ب- تنظيم مواعيد المقابلات .
- ج - تبليغ المواطنين بنتائج طلباتهم .

ثانياً - يمارس القسم مهامه من خلال الشعبتين الآتيتين :-

- أ- الشكاوي .
- ب- المتابعة .

المادة - ١٠ - اولاً- يدير الدوائر المنصوص عليها في الفقرات (د) و (هـ) و (و) من البند (اولاً) من المادة (١) من هذه التعليمات موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعة اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص.

ثانياً - يعاون المدير العام في الدوائر المنصوص عليها في البند (اولاً) من هذه التعليمات موظف بعنوان معاون مدير عام حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص .

ثالثاً - يدير كل قسم من الاقسام المنصوص عليها في هذه التعليمات موظف بعنوان مدير حاصل على شهادة جامعية اولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص .

رابعاً- يدير كل شعبة من الشعب المنصوص عليها في هذه التعليمات موظف بعنوان معاون مدير من ذوي الخبرة والاختصاص .

المادة - ١١ - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

د. لواء سميسم

وزير السياحة والآثار



بيان

أستناداً للصلاحيّة المخولة لنا بموجب المادة (٨) من قانون النشر في الجريدة الرسمية رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧ أصدرنا البيان الآتي :

أولاً: يُصحح الخطأ المطبعي الوارد في الفقرة (أولاً) من المرسوم الجمهوري المرقم (١٧) لسنة ٢٠٠٦ المنشور في الوقائع العراقية العدد ٤٠٢٠ في ٢٩/٣/٢٠٠٦ وفق الآتي :

عبارة (يعين السيد طالب حامد هادي البياتي) والصحيح (يعين السيد طالب هادي حميد البياتي) .

ثانياً: يُنشر هذا البيان في الجريدة الرسمية .

نصير عايف العاني

رئيس ديوان رئاسة الجمهورية

بيان

استناداً للصلاحيّة المخولة لنا بموجب المادة (٨) من قانون النشر في الجريدة الرسمية رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧ أصدرنا البيان الآتي :

أولاً: يُصحح الخطأ المطبعي الوارد في الفقرة (أولاً) تسلسل (٦) من المرسوم الجمهوري المرقم (١٠٣) لسنة ٢٠٠٩ المنشور في الوقائع العراقية العدد ٤١٣٨ في ٥/١٠/٢٠٠٩ وفق الآتي :

عبارة (السيد محمد سعيد صاحب ) و الصحيح (السيد محمد سعيد عبد صاحب )

ثانياً: يُنشر هذا البيان في الجريدة الرسمية .

نصير عايف العاني

رئيس ديوان رئاسة الجمهورية



اعلان

بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ولغرض تقديم الخدمات في ناحية الكرامة في محافظة المثنى تنوي هذه الوزارة استحداث بلدية الكرامة من الصنف الرابع استناداً لاحكام المادة (الخامسة والسادسة والسابعة) من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالحدود المبينة ادناه فعلى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمصالح والمواطنين من اصحاب العلاقة تقديم مآلديهم من ملاحظات واقتراحات خلال مدة (٣٠) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية استناداً الى المادة السادسة من القانون المذكور وباتهاء المدة المذكورة ، تقرر هذه الوزارة ما تراه مناسباً في ضوء الاعتراضات والملاحظات الواردة اليها بشأن استحداث البلدية موضوعة البحث .

الحدود : وصفة الحدود لمديرية بلدية الكرامة المقترحة وكما يلي :

١- الحد الشرقي / يبدأ من النقطة (أ) بالاحداثيات (  $E = ٥٤٢٨٨١$   $N = ٣٤٧٧٨٧١$  ) متبوعة بالنقطة (ب) باتجاه الشمال لغاية محرم الطريق العام ( اثار الوركاء / قضاء الوركاء ) بالاحداثيات (  $E = ٥٤٣٤١٥$   $N = ٣٤٧٨٦٣١$  ) متبوعة بالنقطة (ج) بمحاذاة محرم الطريق العام ( اثار الوركاء / قضاء الوركاء ) بمسافة (٩٣٣) م باتجاه الشرق بالاحداثيات (  $E = ٥٤٤١٥٥$   $N = ٣٤٧٨٠٦٣$  ) وصولاً الى النقطة (د) باتجاه الشمال بخط مستقيم بالاحداثيات (  $E = ٥٤٤٥٤٥$   $N = ٣٤٨٠٤٩٨$  ) .

٢- الحد الشمالي / يبدأ من النقطة (د) بالاحداثيات اعلاه باتجاه الغرب بخط مستقيم وصولاً الى النقطة (هـ) بالاحداثيات (  $E = ٥٤٢٤٨٤$   $N = ٣٤٨٠٦٨٩$  ) .



## اعلانات

٣- الحد الغربي / يبدأ من النقطة (هـ) بالاحداثيات اعلاه باتجاه الجنوب بخط مستقيم وصولاً الى محرم الطريق العام (اثر الوركاء / قضاء الوركاء) بالنقطة (و) بالاحداثيات (E= ٥٤٢١٢١ N=٣٤٧٨٩٣٥) تتبعها النقطة (ز) بمحاذاة الطريق العام (اثر الوركاء/قضاء الوركاء) باتجاه الشرق وصولاً الى النقطة (ز) بالاحداثيات (E = ٥٤٢٦٠٢ N= ٣٤٧٨٨٨٥) بخط مستقيم باتجاه الجنوب بالاحداثيات (E= ٥٤٢٢٩٠ N=٣٤٧٨٤٧٣) .

٤- الحد الجنوبي /يبدأ من النقطة (ح) بالاحداثيات المذكورة في الفقرة (٣) اعلاه بخط مستقيم باتجاه الشرق وصولاً الى النقطة (أ) بالاحداثيات المذكورة في الفقرة (١) اعلاه .

المهندس

عادل مهودر راضي

وزير البلديات والاشغال العامة





## الفهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
<b>قوانين</b>		
١	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى	٦٤
٢٣	قانون التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩	١٧
٣٤	قانون التعديل الاول لامر سلطة الائتلاف رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤	١٨
<b>مراسيم جمهورية</b>		
٣٥	تعيين المطران آفاك فاسكين اسادوريان رئيساً روحياً لطائفة الأرمن الارثوذكس في العراق	١٤٥
٣٦	تعيين الشيخ جورج شمعون يوسف متولياً لادارة شؤون طائفة الادفنتست السبتيين الانجيلية في العراق	١٤٦
٣٧	تعيين البطريك مار لويس روفائيل الاول ساكو بطريك بابل على الكلدان في العراق والعالم	١٤٧
<b>تعليمات</b>		
٣٨	تشكيلات وزارة السياحة والآثار ومهامها	١
<b>بيانات</b>		
٤٥	بيان تصحيح صادر عن ديوان رئاسة الجمهورية	-
٤٥	بيان تصحيح صادر عن ديوان رئاسة الجمهورية	-
<b>اعلانات</b>		
٤٦	صادر عن وزارة البلديات والاشغال العامة	-

**E.mail : lgiaw\_moj\_iraq@moj.gov.iq**

**Http// : www.Legislations.gov.iq**

**البريد الالكتروني**

**الموقع الالكتروني**

له چاپخانه كاني خانه ي گشتي كاروباري پوئشنيري چاپكراوه

نرخي ٧٥٠ ديناره

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

السعر ٧٥٠ دينار